

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E Y
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة لبنك
الامارات دبي الوطنى
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبا الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطنى تش.م.م

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطنى شركة مساهمة مصرية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ١٧ يناير ٢٠١٦ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق - فى كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المسالى للمجموعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع الى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وتقريرنا عليها.

القاهرة فى ١٧ يناير ٢٠١٦



رشد حسنى
س.م.م. ٥٢٧٤
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي

مراقبا الحسابات



رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية ٨٢
المتضامنون للمحاسبة و المراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
١ ٣٢٠ ٩٢٩	١ ٦٢٢ ٤٧٨	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٨ ٧٧٦ ٠٩٣	٨ ٩٧٧ ٩٨٢	أرصدة لدى البنوك
١ ٨٩٠ ٦٥٥	٤ ٨٣٥ ٦٧٤	أذون خزائنة
٧ ١٥٨ ٨٥٧	١٠ ٣٦٤ ٦٩٦	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١ ٢٠٥	٥٦٣	مشتقات مالية
٥ ٥٤٠	٢ ٤٧١	أصول مالية بغرض المتاجره
٤ ٤٢١ ٧٤٧	٥ ٤٩٩ ٩٨٧	استثمارات مالية متاحة للبيع
٨ ٠٧١	٢ ٢٦٣	أصول غير ملموسة
٢٢١ ٣٠٤	٢٧٥ ٠٢٢	أصول اخرى
٤٢٦ ٨٨٤	٤٣٧ ١١٤	الأصول الثابتة المملوكة
١٤٠ ٧٦١	١٥٦ ٨٦٩	الأصول الثابتة المؤجرة
١ ٤١٤	١ ٠٩٨	أصول ضريبية مؤجله
<u>٢٤ ٣٧٣ ٤٦٠</u>	<u>٣٢ ١٧٦ ٢١٧</u>	إجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
١ ١٢٢ ٣٢٥	٣ ٣٩٤ ٧٨٨	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٠ ٠١٩ ٧٢١	٢٥ ١٤٧ ٤٩٧	ودائع العملاء
١ ٧٠٨	٣ ٧٣٤	مشتقات مالية
٤٨٨ ٤٧٠	٧٠٢ ٠٣١	التزامات اخرى
٦٩ ٢٣٠	٧٨ ٥٤٩	مخصصات اخرى
١٢٦ ٤٥١	١١٨ ٠٢٧	التزامات ضرائب الدخل الجارية
<u>٢١ ٨٢٧ ٩٠٥</u>	<u>٢٩ ٤٤٤ ٦٢٦</u>	إجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصرر والمنفوع
٨٠ ٧٧٤	١٧٥ ٧٥٦	احتياطيات
٧٦٤ ٥٣٧	٨٥٥ ٥٧٢	أرباح محتجزة
<u>٢ ٥٤٥ ٣١١</u>	<u>٢ ٧٣١ ٣٢٨</u>	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم
٢٤٤	٢٦٣	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
<u>٢ ٥٤٥ ٥٥٥</u>	<u>٢ ٧٣١ ٥٩١</u>	إجمالي حقوق الملكية
<u>٢٤ ٣٧٣ ٤٦٠</u>	<u>٣٢ ١٧٦ ٢١٧</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فنان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١٧٣٩٦٦١	٢٤١٤٨٠٢	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٨١٧٤٤٦)	(١١٠٩٥٨٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٩٢٢٢١٥	١٣٠٥٢١٧	صافي الدخل من العائد
٣١٢٢٦٩	٤٠٣٨٠٢	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٣٨٥٢٥)	(٣٥٦٢٠)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٢٧٣٧٤٤	٣٦٨١٨٢	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٤٥٦	٧٨٠	إيرادات من توزيعات ارباح اسهم
١٢٥١٣١	٨٥٧٢٦	صافي دخل المتاجرة
٢٧٩٠٢	١٨٤٦٢	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٣٥٧٠٥)	(٤٣٠٧١)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٦١٥٧٥٢)	(٦٥٦٨٩١)	مصروفات ادارية
(٢٣٢٤٩)	(٥٥٩٩٧)	(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى
٦٧٤٧٤٢	١٠٢٢٤٠٨	الربح قبل ضرائب الدخل
(٢٠٣٢٥٨)	(٢٣٦٠٩٢)	عبء ضرائب الدخل
٤٧١٤٨٤	٧٨٦٣١٦	صافي أرباح العام بعد ضرائب الدخل
٤٧١٤٦٨	٧٨٦٢٩٧	يوزع كالتالي:
١٦	١٩	نصيب مساهمي البنك الأم
٤٧١٤٨٤	٧٨٦٣١٦	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
٢٥٠٦٥	٤٢٠٤١	صافي أرباح العام بعد الضرائب
		ربحية السهم (جنيه/سهم) الاساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب
جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

الإجمالي	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم	أرباح محتجزة	الاحتياطيات	رأس المال	البيان
٢ ٤٨٣ ٥٩٥	٢٢٨	٢ ٤٨٣ ٣٦٧	٦٧٢ ٥١٩	١١٠ ٨٤٨	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(٣٦٠ ٠٠٠)	-	(٣٦٠ ٠٠٠)	(٣٦٠ ٠٠٠)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٣
-	-	-	(١٩ ٤٠٦)	١٩ ٤٠٦	-	المحول في الاحتياطي القانوني
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول في احتياطي مخاطر بنكية عام
(٤٩ ٥٢٤)	-	(٤٩ ٥٢٤)	-	(٤٩ ٥٢٤)	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٤٧١ ٤٨٤	١٦	٤٧١ ٤٦٨	٤٧١ ٤٦٨	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٢ ٥٤٥ ٥٥٥	٢٤٤	٢ ٥٤٥ ٣١١	٧٦٤ ٥٣٧	٨٠ ٧٧٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٢ ٥٤٥ ٥٥٥	٢٤٤	٢ ٥٤٥ ٣١١	٧٦٤ ٥٣٧	٨٠ ٧٧٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
(٦٧١ ٦٤٤)	-	(٦٧١ ٦٤٤)	(٦٧١ ٦٤٤)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٤
-	-	-	(٢٣ ٥٧٤)	٢٣ ٥٧٤	-	المحول في الاحتياطي القانوني
-	-	-	(٤٤)	٤٤	-	المحول في احتياطي مخاطر بنكية عام
٧١ ٣٦٤	-	٧١ ٣٦٤	-	٧١ ٣٦٤	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٧٨٦ ٣١٦	١٩	٧٨٦ ٢٩٧	٧٨٦ ٢٩٧	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٢ ٧٣١ ٥٩١	٢٦٣	٢ ٧٣١ ٣٢٨	٨٥٥ ٥٧٢	١٧٥ ٧٥٦	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جولانم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله فهم التميمي

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٤٢٠١٦٠٠	١٥٤٥٣٨٦	صافي التدفقات المستخدمة في النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(١٦٧٠٣٤٥)	(١١٨٦٢٢٥)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٣٦٠٠٠٠)	(٦٧١٦٤٤)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٢١٧١٢٥٥	(٣١٢٤٨٣)	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٧٩١٥٩٢٥	١٠٠٨٧١٨٠	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
١٠٠٨٧١٨٠	٩٧٧٤٦٩٧	اجمالي النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الايضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب
جويلاوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م." (البنك) وشركته التابعة "شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي - مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولانحثة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلي.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصرفيات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلي للقوائم المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

٢- أساس التجميع

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة. تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبي الوطني القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩,٨%.

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة

تعتبر المجموعة معاملات بيع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصص المجموعة في رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينتج عن معاملات اقتناء المجموعة لحصص إضافية في صافي أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شيرة بما يمثل الفرق بين المقابل المنفوع في الأسهم المقننة والقيمة الدفترية للحصة الإضافية من صافي الأصول المقننة في الشركة التابعة.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل والأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للداه وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزنة

يتم عرض أدون الخزنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:
 - إذا كان ذلك التبيويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والمعلماء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزى تسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي تبويبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغييرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".
- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوية متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر النتيجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي تتعرض لها كما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محافظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر انتمائي مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.
- أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

فإذا توافر دليل موضوعى على اضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوية كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأسمى الفعال للأصل المالى وهو ذلك المعدل الذى يتم احتسابه فى تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد فى الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالى مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معطنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى أضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التي تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

استثمارات مالية متاحة للبيع

٢-١٢

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوية ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوية كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتركمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والاعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالى من النفاذ. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوية كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد اضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوية متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد اضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الالى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد وتتضمن التكلفة التاريخية النقطة المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنقطة اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها. لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريبية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

المبانى	-	٦٠ سنة
التجهيزات والإنشاءات	-	١٠ و ٧ سنوات
نظم الية متكاملة	-	٥ سنوات
ماكينات صرف اللى	-	٧ سنوات
وسائل نقل	-	٥ سنوات
تجهيزات وتركيبات	-	٥ سنوات
أثاث مكتبى وخزائن	-	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح للمستأجر الخيار في شراء الأصل في تاريخ محدد بقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥- الإستنجاز

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن الفترة التى حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجى المتبقى له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل فيعترف بالالتزام بالقيمة الإسمية المقدرة سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التى تصدرها المجموعة ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعمالها من جهات أخرى، وهى تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود فى تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى التزام مالى ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى البيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أى التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذى تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

٣-٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام المجموعة بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراة كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث انها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٢٣- أرقام المقارنة

يتم إعادة تويبب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التخيرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

وقد تم إعادة تويبب ٣٥٢٧ الف جنيه مصرى من المخصص مجموعات متشابهة الى المخصص المحدد.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
 - حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
 - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٣,٠٩ % فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاصحلال للقروض و التسجيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من اجمالى المخاطر الائتمانية للأصول و الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ فى نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	رأس المال
		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى)</u>
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافى)
٢٤١٩٦	٢٤١٩٦	الاحتياطى العام
١٠٩٦٢٨	١٤٨٩٤٤	الاحتياطى القانونى
١٦٢٩	١٦٢٩	احتياطيات اخرى
٣٠٠٩٥٤	٧٨٣٤٠	الارياح المحتجزة
٢٤٤	٢٦٣	رأس المال الأساسى الإضافى Additional Going Concern
(٤١٠٥٤٣)	(١٣٤٤)	اجمالى الاستعدادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity
<u>٢٠٩٥١٠٨</u>	<u>١٩٥٢٠٢٨</u>	<u>إجمالى رأس المال الأساسى</u>
		<u>الشريحة الثانية</u>
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطى الخاص
-	١٤٢٧٢	٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة التقديرية للاستثمارات المالية - إذا كان موجبا
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
١٤٥٣١٨	١٧٦٩٠٢	والتسهيلات والالتزامات العرضيه المنتظمه
١٤٥٤٠٤	١٩١٢٦٠	اجمالى الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		<u>الإصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر</u>
٨٩٣٤٠١٥	١١٥٥٠٨٥٨	الإصول داخل الميزانيه
٢٦٨٩٥٧٣	٢٥٩٦٩٧٣	الالتزامات العرضية وارتباطات
١٨٤٠	٤٣٦٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
١٧٦٥٦٧٠	٢٢٢٣٤٥٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
-	-	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
<u>١٣٣٩١٠٩٨</u>	<u>١٦٣٧٥٦٤١</u>	<u>إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل</u>
<u>% ١٦,٧٣</u>	<u>% ١٣,٠٩</u>	<u>معيار كفاية رأس المال (%)</u>

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

- الرافعة المالية

- اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستيعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استيعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسماليه.

٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .

٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.

٤- التعرضات خارج الميزانية

- ويلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

الاجملى	البند
١ ٩٥٢ ٠٢٨	الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستيعادات
٣١ ٧٦٨ ٩٩١	اجملى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
٣ ٤٩٤ ٢٩٩	التعرضات خارج الميزانية
<u>٥,٥٤%</u>	نسبة الرافعة الماليه

٢٥ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها المجموعة تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعرض في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تنفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع ويتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم إعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار ٢١،٧١٦ ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل التماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف.

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
١١١ ٥٣٥	٧٧ ٢٣٧	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
١٣ ٧٣٠	٨ ٥٩١	أرباح تقييم عقود صرف أجله
(١٣٤)	(١٠٢)	(خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
١٢٥ ١٣١	٨٥ ٧٢٦	الإجمالي

- نصيب السهم الاساسي في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال العام.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٤٧١ ٤٦٨	٧٨٦ ٢٩٧	صافي أرباح السنة
(٣٥ ٥١٠)	(٦٥ ٣٠٣)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات
٤٣٥ ٩٥٨	٧٢٠ ٩٩٤	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٢٥,٦٥	٤٢,٤١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٩ ٨٩٢	٥٨ ٨٣٨	أوراق تجارية مخصصة
٧ ٤٣٨ ٠٢٩	١٠ ٦٠٠ ٢٣٠	قروض العملاء
٧ ٤٤٧ ٩٢١	١٠ ٦٥٩ ٠٦٨	الاجمالي
(٣٦ ٣٥٧)	(٤٦ ٧٨٢)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٢٥٢ ٧٠٧)	(٢٤٧ ٥٩٠)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٧ ١٥٨ ٨٥٧	١٠ ٣٦٤ ٦٩٦	الصافي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٥٢ ٧٠٧	١٤٩ ٥٣١	١٠٣ ١٧٦	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
١٢٧ ٨١٩	٩٨ ٣٢١	٢٩ ٤٩٨	عبء الإضمحلال
(٨٤ ٧٤٨)	(٦٠ ٤٦١)	(٢٤ ٢٨٧)	رد الإضمحلال
٥ ٣٠٥	٢ ٧٣٨	٢ ٥٦٧	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
١٤ ٢٠٠	-	١٤ ٢٠٠	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٦٧ ٦٩٣)	-	(٦٧ ٦٩٣)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٢٤٧ ٥٩٠	١٩٠ ١٢٩	٥٧ ٤٦١	رصيد المخصص في آخر السنة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٢٠٦	٢٣٤ ٤١٢	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
١١٥ ٨٧٥	٧٩ ٢٠٠	٣٦ ٦٧٥	عبء الإضمحلال
(٨٠ ١٧٠)	(٦٨ ١٥٣)	(١٢ ٠١٧)	رد الإضمحلال
١ ٩٩٧	٢٧٨	١ ٧١٩	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٣ ٠٢٢	-	٣ ٠٢٢	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(١٦٠ ٦٣٥)	-	(١٦٠ ٦٣٥)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٢٥٢ ٧٠٧	١٤٩ ٥٣١	١٠٣ ١٧٦	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤			٣١ ديسمبر ٢٠١٥			
القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	
الأصول	الالتزامات		الأصول	الالتزامات		
(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة						
مشتقات العملات الأجنبية						
١ ٧٠٨	١ ٢٠٥	٢٩٥ ٥٧٧	٣ ٧٢٥	٥٥٤	٧٨٣ ٩٤٦	عقود عملة أجلة
-	-	-	٩	٩	٥ ٠٥٠	عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
١ ٧٠٨	١ ٢٠٥		٣ ٧٣٤	٥٦٣		
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة						
١ ٧٠٨	١ ٢٠٥		٣ ٧٣٤	٥٦٣		

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا نكر خلاف ذلك)

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٥٥٤٠	٢٤٧١	
<u>٥٥٤٠</u>	<u>٢٤٧١</u>	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٤٤١٧٥٦٢	٥٤٩٥٦٣٩	
		(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٤١٨٥	٤٣٤٨	
<u>٤٤٢١٧٤٧</u>	<u>٥٤٩٩٩٨٧</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أرصدة متداولة
٢٢٧٩٧٣	٤٢٩٤٥٩	
٤١٨٩٥٨٩	٥٠٦٦١٨٠	أرصدة غير متداولة
<u>٤٤١٧٥٦٢</u>	<u>٥٤٩٥٦٣٩</u>	
٤٤١٧٥٦٢	٥٤٩٥٦٣٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٤٤١٧٥٦٢</u>	<u>٥٤٩٥٦٣٩</u>	

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	إيرادات مستحقة
١٩١٣٣٠	٢٣٢٩١٧	
١٠٣٥٠	١٠٧٦٠	مصرفات مقدمة
٤٣٩	٤٣٩	أصول الت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
٢٧٢٤	٣٤٠٨	تأمينات وعيد
١٦٤٦١	٢٧٤٩٨	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>٢٢١٣٠٤</u>	<u>٢٧٥٠٢٢</u>	الإجمالي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا نكر خلاف ذلك)

ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٩ ١٢٥ ٦٨٨	١١ ٧٧١ ٣٥٥	ودائع تحت الطلب
٦ ٢٨٦ ٦٥٠	٧ ٩٠٩ ٦٠٠	ودائع لأجل وباخطار
٢ ٨٩١ ١٩٤	٣ ٢١٩ ٨٣٨	شهادات ايداع وإدخار
١ ٥٤٠ ١٠٦	١ ٦١٢ ٧٥٦	حسابات توفير
١٧٦ ٠٨٣	٦٢٣ ٩٤٨	ودائع أخرى
<u>٢٠ ٠١٩ ٧٢١</u>	<u>٢٥ ١٤٧ ٤٩٧</u>	الاجمالي
١١ ٩٠٩ ٣٦٦	١٦ ٩٢٤ ٢٥٩	ودائع مؤسسات
٨ ١١٠ ٣٥٥	٨ ٢٢٣ ٢٣٨	ودائع أفراد
<u>٢٠ ٠١٩ ٧٢١</u>	<u>٢٥ ١٤٧ ٤٩٧</u>	الاجمالي
٤ ٧٣٧ ٠٧٢	٥ ٢٠٧ ٥٨٧	أرصدة بدون عائد
١٥ ٢٨٢ ٦٤٩	١٩ ٩٣٩ ٩١٠	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٢٠ ٠١٩ ٧٢١</u>	<u>٢٥ ١٤٧ ٤٩٧</u>	الاجمالي
١٧ ١٢٨ ٥٢٧	٢١ ٩٢٧ ٦٥٩	أرصدة متداولة
٢ ٨٩١ ١٩٤	٣ ٢١٩ ٨٣٨	أرصدة غير متداولة
<u>٢٠ ٠١٩ ٧٢١</u>	<u>٢٥ ١٤٧ ٤٩٧</u>	الاجمالي

التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٥٦ ٧٧٥	٧١ ٢٩٦	عوائد مستحقة
٤٧	٦١	إيرادات مقدمة
٢١٩ ٢٣٥	٣٠٤ ١٣٣	مصرفات مستحقة
٢١٢ ٤١٣	٣٢٦ ٥٤١	أرصدة دائنة متنوعة
<u>٤٨٨ ٤٧٠</u>	<u>٧٠٢ ٠٣١</u>	الاجمالي

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

الموقف الضريبيالضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٠.
- تم فحص عام ٢٠١٢/٢٠١١ وتم السداد.
- تم فحص عام ٢٠١٣ وتم الاعتراض وجاري عمل اللجنة الداخلية.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام ٢٠١٤ و تم السداد و لم نخطر بالفحص.